الملتقى الوطني حول "دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني" .يوم 17 فيفري 2018.

الاسم واللقب : **بوخروبة الغالي** BOUKHEROUBA Ghali	**الاسم واللقب** : **ياسين بوبكر**
المؤهل العلمي: طالب سنة ثالثة دكتوراه	**المؤهل العلمي**: دكتوراه
التخصص: مناجمنت مالي ومحاسبي	**التخصص**: اقتصاد صناعي
مكان العمل : جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –	**مكان العمل** : جامعة محمد خيضر – بسكرة –
البريد الالكتروني: Ghali.c@live.fr	**البريد الالكتروني**: yacin_84@yahoo.co.uk
رقم الهاتف : 07-97-54-11-73	**رقم الهاتف** : 07-80-81-86-47

المحور الاول : دراسة تحليلية للتنمية الزراعية المستدامة وعلاقتها بالأمن الغذائي

عنوان المداخلة : مكانة الامن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة

الملخص :

يعد الامن الغذائي احد المكونات الأساسية للأمن الاستراتيجي ، حيث احتل هذا الموضوع اهمية كبرى على صعيد الافراد والمجتمعات والدول ، لذا فقد اولته معظم الحكومات في العالم اهمية خاصة ، وذلك بهدف انتاج وتوفير الغذاء لمواطنيها كما ونوعا، وفي جميع الاوقات ، نظرا لما يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وذلك من خلال وضع استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي ، وتسعى هذه الورقة البحثية لتحليل دور التنمية الزراعية من خلال سياساتها في تحقيق الامن الغذائي .

الكلمات المفتاحية : الامن الغذائي ، التنمية الزراعية ، الاكتفاء الذاتي

Résumé :

La sécurité alimentaire est l'un des composants de base de la sécurité de la stratégique , occupé le sujet d'une importance majeure au niveau des individus, des communautés et des nations , il a donné par la plupart des gouvernements dans le monde est particulièrement important en vue de produire et de fournir de la nourriture à leurs citoyens que la quantité et la qualité en tout temps , en raison des contribue du secteur agricole Pour réaliser le développement économique et sa contribution à l'autosuffisance, à travers le développement d'une stratégie efficace pour le développement du secteur agricole, ce document cherche à analyser le rôle du développement agricole à travers ses politiques de sécurité alimentaire .

Mots – clés : Sécurité alimentaire, développement agricole, autosuffisance

مقدمة :

تحتل التنمية الزراعية دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية ، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء ، كما تعد محفزا اساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة ، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية ، فهي اداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي . والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي ، وتعتبر التنمية الزراعية من اهم الاليات التي تبنتها لتطوير وتنمية انشطتها الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد انهيار اسعار البترول في الاسواق العالمية ، اصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر يحظى بأولوية فائقة ، حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية ، وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير منذ الاستقلال بالنهوض بالقطاع الزراعي ودفعه نحو الامام ليصبح من القطاعات الاساسية ، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة من الاصلاحات التي حظي بها هذا القطاع ، بالإضافة الى تبني العديد من السياسات لدعم التنمية الزراعية [1] ، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليجيب على السؤال الرئيسي التالي :

الى أي مدى يمكن اعتبار التنمية الزراعية المستدامة وسيلة لتحقيق الامن الغذائي ؟

ويشتق على هذا السؤال الرئيسي اسئلة ، تتمثل المحاور الاساسية لهذا البحث كالتالي :

المحور الاول : مفاهيم اساسية حول الامن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

المحور الثاني : متطلبات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

المحور الثالث : سياسات التنمية الزراعية المستدامة

المحور الاول : مفاهيم اساسية حول الامن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

يعتبر مفهوم الامن الغذائي من المفاهيم القديمة الطرح والحديثة الاثر في التفكير التنموي ، لدا ارتأينا تحديد هدا المفهوم وكل المفاهيم التي لها صلة به .

– بعض المفاهيم الاساسية للأمن الغذائي :

- **الاكتفاء الذاتي** : هناك خلط بين الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي ، فالاكتفاء الذاتي يعرف على انه " قدرة اي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الاساسية لمجموع السكان ، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا " ، وبالتالي فهو امن غذائي ذاتي كما تتطلع اليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي ، اما الاكتفاء الذاتي الكامل للغذاء منذ

القدم كان من ضروريات المجتمعات اما حاليا فيصعب تحقيقه ، وهذا ما زاد من تخوف واهتمام الدول النامية بصفة خاصة للاكتفاء الذاتي من خلال تساؤلين : الاول حول طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف والثاني حول امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي عمليا.

2

- **الفجوة الغذائية** : ان عدم توفر كمية الغذاء اللازمة المطلوبة من سكان دولة ما ، اي انها لم تنتج محليا بالقدر الكافي دل ذلك على وجود قصور في الانتاج الغذائي لمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني ، وهذا يعني ان الكميات المطلوبة لا تتوافق والكميات المعروضة مما يؤدي الى تكوين فارق فيما بين العرض والطلب على الغذاء اي عجز في الميزان التجاري الغذائي وهو ما يطلق عليه بالفجوة الغذائية .

والفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجا الى اشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج .[3]

- **امان الغذاء** : جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بان امان الغذاء يعني " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات انتاج وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء لضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمي " . [4]

مفهوم الامن الغذائي :

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي ، مطلق ونسبي ، فالأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي ، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ، ويعرف ايضا بالأمن الغذائي الذاتي ، ومن الواضح ان مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة ، اضافة الى انه غير واقعي ، كما انه يفوت على الدولة او القطر المعني امكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .

اما الامن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او جزئيا ، ويعرف ايضا انه قدرة قطر ما او مجموعة اقطار على توفير احتياجات مجتمعهم او مجتمعاتهم من السلع الغذائية الاساسية كليا او جزئيا وضمان الحد الادنى من تلك الاحتياجات بانتظام .

- **المفهوم الاسلامي للأمن الغذائي** : لقد عرف الفقهاء الامن الغذائي على انه : " ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال الازم لاستهلاك المجتمع في اي فترة من الزمن ، والمستوى المعتاد يحدد على اساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل الى حد الكماليات " . ومن خلال المفهوم

السابق وجب على المجتمع الاسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع مع ضمان الحد الادنى لفقراء المجتمع ، ويتمثل الحد الادنى في الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد هذه الطبقة . [5]

- **تعريف البنك الدولي** : عرف البنك الدولي الامن الغذائي على انه : " امكانية حصول كل الناس في كافة الاوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم ، ويتحقق الامن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات وحتى في اوقات الازمات وفي اوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية " .[6]

– تعريف منظمة الاغذية والزراعة : لقد جاء في تعريف المنظمة لان الامن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الاوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمن ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية واذواقهم الغذائية ، ويكفل لهم ان يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط " .[7]

والملاحظ على هذا التعريف انه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي " مقدرة البلد او البلدان على تامين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان يلبي الاحتياجات الضرورية الاساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة وانه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء اليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج المواد الغذائية او في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج ، وارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي اي الاعتماد على الموارد المحلية لتامين الاحتياجات الاساسية من الغذاء لأفرادها . [8]

- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها ، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية ، اصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الامن الغذائي العربي ، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بانه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الانتاج المحلي اولا وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة افراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية " . [9]

وبناء على هدا التعريف ، فان مفهوم الامن الغذائي النسبي لا يعد بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الاساسية ، بل يقصد به اساسا توفر المواد اللازمة لتوفير هده الاحتياجات من خلال منتجات اخرى يتمتع فيها القطر المعني او الاقطار المعنية بميزة نسبية على الاقطار الاخرى، وبالتالي فان المفهوم النسبي للامنا لغدائي يعد تامين الغداء بالتعاون مع الاخرين .[10]

كما عرفت منظمة الاغدية والزراعة الدولية (الفاو) الامن الغذائي بانه : " توفير الغداء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعا وفي الاوقات جميعها " ، في حين عرفته منظمة الصحة العالمية بانه : " تامين جميع الظروف والتدابير الضرورية (خلال عمليات الانتاج وصنع وتوزيع واعداد الغداء) ، اللازمة لضمان ان يكون الغداء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري .[11]

2– مؤشرات قياس الامن الغذائي :

لمعرفة الوضع الغذائي لبلد ما هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في دلك ، الا ان طريقة استعماله غير متوافق عليها ندكر اهمها فيما يلي :

1- **الناتج المحلي الاجمالي** : يعتمد على هدا المؤشر لرصد ومتابعة الوضع الغذائي ، فالتغيرات السنوية للامنا لغدائي تؤثر بشكل اكبر على الامن الغذائي للمواطنين ، مثلا انخفاض الناتج ينجر عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي بما يؤثر على الوضع الغذائي ، ولحساب هدا الناتج هناك عدة طرق من اهمها القيمة المضافة باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة او الخدمة واسعار السلع او الخدمات الوسيطة ، ودلك عن طريق جمع القيم النفعية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة .[12]

2- **الناتج المحلي الزراعي** : يعتبر من اهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي ، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على داتها . حيث التغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي ، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغداء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهدا يعتمد على قدرة الدولة ماديا .[13]

3- **متوسط استهلاك الفرد من الغداء** : يتم حسابه وفق العلاقة التالية :

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغداء = الاستهلاك الكلي من الغداء / عدد السكان .

لكن هدا المؤشر يراعي فقط انخفاض او زيادة الاستهلاك الكلي من الغداء دون مراعاة الدخل الفردي ، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغداء لا يعني بالضرورة تحسين المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع .

3– اهمية الامن الغذائي :

يحتل الامن الغذائي اهمية بالغة لدى الافراد والمجتمعات ، يمكن توضيحها في النقاط التالية :[14]

- يعطي قوة القرار السياسي ويدعم الاستقلال الوطني والسلم الاهلي ؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية الفعاليات الاقتصادية الاخرى ؛

- مواجهة التقلبات الاقتصادية والمتغيرات السياسية الدولية بشكل افضل وامن ؛
- مواجهة التغيرات الجغرافية الطبيعية من امثال التغيرات المناخية كالارتفاع الشديد بدرجات الحرارة او شح الامطار او حدوث الحرائق وغير دلك ؛
- الارتفاع الحاد بالأسعار المتعلقة بالمحاصيل الاستراتيجية في الاسواق العالمية ، زيادة عدد السكان ، ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد كلها عوامل زادت من ضرورة الاهتمام بالأمن الغذائي وتحقيقه ؛
- استخدام العديد من دول العالم العظمى والكبرى المنتجة للمحاصيل الغذائية المهمة كالحبوب سلاحا للضغط السياسي ولتحقيق اهداف اخرى ضد الدول غير المنتجة او دات الانتاجية القليلة ؛

4- خصائص الامن الغذائي : [15]

يتمتع الامن الغذائي بمجموعة من الخصائص يمكن دكرها فيما يلي :

- الاكتفاء : وهو القدرة على الانتاج وتخزين واستيراد غداء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها ؛
- الاستقلال الذاتي : الدي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية ؛
- الثبات : بان تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول الى الغداء في حدها الادنى ؛
- الاستمرارية : بان يتمتع النسق البيئي بالتحسن عبر الزمن ؛
- العدالة : أي ان تحصل كل الجماعات البشرية على الغداء الكافي .

وبناء على هدا فان النسق الغذائي الدي لا يتمتع بواحدة او اكثر من الخصائص المذكورة سينجم عنه انعدام الامن الغذائي .

5- ابعاد الامن الغذائي :

ان دراسة مشكلة الامن الغذائي ، تتطلب منا فهم الابعاد الحقيقية لهده المشكلة من خلال :

- **البعد الاقتصادي** : ان للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي اد يتجسد في الانتاج الفلاحي كما ونوعا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الزراعة مرتبط بدرجة كبيرة التي تؤثر على مسار حركة الانتاجية الزراعية الكمية والكيفية ؛[16]
- **البعد الاجتماعي** : يمكن توضيح هدا البعد في النقاط التالية ، ودلك على النحو التالي :

- التزايد المستمر في عدد السكان : تجدر الاشارة الى ان الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي الى ظروف اكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الامن الغذائي ، الامر الدي يزيد من الاعباء الملقاة على عاتق الدول ؛
- مستوى الدخل : يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغداء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون تحت خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغداء ، وبالتالي فهم ما يعانون بشكل او باخر من نقص التغذية.

- **البعد السياسي** : ان تامين الغداء لدولة ما او لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد ايضا على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج الى النفود ومدى تأثير السياسيين عليها . فقد كشفت الدراسات ان العديد من الدول التي عانت من المجاعة والجفاف كانت تتعرض للضغط السياسي الدولي من قبل الدول الكبرى ، هدا على المستوى الدولي ، اما على المستوى الاقليمي فتختلف سياسات الحكم من دولة لأخرى ، وبالتالي تختلف درجة تدخلها وتوجهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد، فقد تتدخل لرسم سياسة زراعية خاصة او تتدخل بغرض ايجاد توازن بين نواحي الانتاج المختلفة ؛[17]

6- **مقومات الامن الغذائي الاساسية** :تشكل دراسة مقومات الامن الغذائي وتحديدها المدخل الجغرافي الصحيح للإحاطة بهذه القضية وسبر اعماقها لتكون موجها لعمليات لاحقة تتضمن التصدي لأسبابها والتقليل من اثارها ومواجهة العقبات التي تقف امام حلها، ودفع الاستثمارات بالشكل المناسب نحو الاماكن الجغرافية المناسبة لتتحقق التنمية الزراعية ومن خلالها التنمية المستدامة المطلوبة .

وتتحدد مقومات الامن الغذائي من خلال مجموعتين :[18]

- مجموعة المقومات الطبيعية وتشمل :
  - الرقعة الزراعية ، الظروف المناخية ، الموارد المائية ، الثروة الحيوانية (البرية والمائية) ؛
- مجموعة المقومات البشرية والاقتصادية وتشمل :
  - قوة العمل الزراعية وفعاليتها الانتاجية ، التسويق الزراعي ، راس المال والاستثمارات الزراعية ، استخدام المخصبات الزراعية ، البحث العلمي في المجال الزراعي ، مقومات اخرى كالإرشاد والامن والملكية .

7- **ركائز الامن الغذائي** :

هناك ثلاث مرتكزات اساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة كمراحل لتجسيد الامن الغذائي وهي :[19]

- **وفرة السلع الغذائية** : تتجسد المرحلة الاولى في توفير السلع الغذائية ، اي ان الاهتمام كان ينصب على الكم لان الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر الى جودته لأنه يقدر ما يجب النظر الى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني ، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدا المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها الى النوعية الغذائية ؛
- **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم** : في هذه المرحلة يوجه الاهتمام من طرف الدولة للنظر الى الجودة والنوعية الغذائية ، وهنا يكون التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ؛
- **اسعار السلع في متناول المواطنين** : في المرحلة الاخيرة بدا التركيز على الابعاد الصحية للسلع الغذائية او ما يعرف بأمان الغذاء، ويقصد بها ان تكون اسعار المواد الغذائية في متناول الجميع اي التقليل في الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي ،هذا يعني اما رفع اجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا او تخفيض اسعار السلع ، وهذا يرجع الى جملة القرارات السياسية التي تدخل في اطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الامن الغذائي .

8- مؤشرات قياس مستوى الامن الغذائي : ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الامن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه ، نذكر منها ما يأتي :[20]

- **المستوى المتاح من الغذاء** : يتعلق هذا المستوى اساسا بتطور الزراعة بشقيها ، النباتي والحيواني ، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير والاستيراد) ، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين) ؛
- **مدى تطور نظام التسويق** : يكشف هذا المؤشر عن القدرة على تامين احتياطات كافية من المواد الغذائية المختلفة ، وامداد السوق بها على نحو منتظم ، بالكميات والنوعيات المناسبة ، وفي المكان والزمان المناسبين ؛
- **مستوى انتاج الغذاء بالمقارنة مع تزايد السكان** : يكشف هذا المؤشر عن مدى استقرار الامن الغذائي وديمومته ؛
- **الاحتياجات الغذائية اليومية** : يكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا ، ونسبة مساهمة المصادر النباتية والحيوانية فيها ؛

- **توزيع الدخل الوطني** : يكشف هذا المؤشر عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه ، أي حصة اصحاب الاجور واصحاب المصالح والفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة لكل فئة اجتماعية ؛
- **نصيب الفرد من الدخل الوطني (الدخل الاسمي)** : يكشف هذا المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية المتاحة لكل فرد ، ونظرا لأنه يأخذ قيمة متوسطة ، فهو لا يراعي الفروق بين مختلف الفئات الاجتماعية الكادحة تساوي القوة الشرائية للأغنياء على اختلاف فئاتهم ، وهذا غير صحيح ؛
- **مؤشر ميزانية الاسرة** : يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الاسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة ، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية ؛
- **مستوى الاسعار العام ومستوى اسعار المواد الغذائية** : يحدد هذا المؤشر مستوى الطلب بصورة عامة ، ومستوى الطلب على المنتجات الغذائية بصورة خاصة ؛
- **القدرة الشرائية او الدخل الحقيقي** : يعبر هذا المؤشر ، عن كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل الاسمي .

المحور الثاني : متطلبات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

اصبحت مشكلة الامن الغذائي تهدد معظم اقتصاديات العالم ، على وجه الخصوص الدول النامية ، وللخروج من هذه الازمة لا بد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتطوير ورفع اداء القطاع الفلاحي ، باعتباره القطاع المسؤول عن توفير الغذاء . ولهذا سوف نتطرق لمجموعة من التدابير وهي كالتالي :

1- **البحث العلمي** : يعتبر البحث العلمي ركيزة اساسية لدفع عملية التطوير والتقدم في شتى المجالات بما في ذلك المجال الزراعي ، وكسبيل لتطوير الانتاج الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية ، يتم الاعتماد على البحوث الزراعية العلمية والتقنيات الحيوية الحديثة ، وذلك بهدف رفع فعالية الانتاج الوطني . فاستخدام مخرجات البحث العلمي والتقنيات الحديثة تعتبر افضل وسيلة لدخول عالم المنافسة وتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين نوعيتها . لذا يتطلب من السلطات المعنية وضع خطة استراتيجية واضحة فيما يخص البحث العلمي الزراعي ، وذلك بدعم مراكز البحوث والتعاون مع مراكز البحوث العربية والدولية، مثل المركز الدولي (ايكارد) والمركز العربي (اكساد) بغية تعزيز التكامل لترقية وتطوير البحث الزراعي ، والعمل على تثمين نتائج البحث ؛

2- **التقنية الحديثة ودورها في القطاع الزراعي** : يتجسد التحدي الحقيقي للزراعة في قدرة الدولة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة بكافة انواعها لزيادة الانتاج الزراعي ، ولواجهة الفجوة

الغذائية المتزايدة عن عجز الانتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية .

وتتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات حيث تشمل هندسة المورثات او الجينات او اعادة تركيب الحمض النووي ، وزراعة الانسجة والاجنة ، ومعالجة نقل الشفرات الوراثية من خلية الى بويضة لإنتاج سلالة من الحيوانات صاحبة نواة منقولة، وتعتبر التقنية الحيوية احدى الوسائل لتحسين الانتاجية وتطوير نوعية المنتجات وتطويعها لرغبة المستهلك وتحسين امكانيات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية واستخدام الموارد الوراثية .[21]

3- **دور التمويل في القطاع الزراعي** : يعد التمويل من اهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الزراعي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة ، بحيث ان عملية توفير المال الازم للاستثمار هو احد اولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار ، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية .

وللتمويل الفلاحي اهمية بالغة ، حيث اعتمادا على هذا التمويل يكون بمقدرة المزارعين استغلال اراضيهم احسن استغلال ، عن طريق قدرتهم على شراء الانواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة ، والتي يعود استعمالها على الفلاح بنتائج جيدة . كما انه ونتيجة للتمويل الفلاحي يستطيع الفلاح استعمال مختلف الاسمدة والمبيدات الحشرية والآلات المختلفة التي غالبا ما يكون الفلاح عاجز ماليا على استعمالها ، حيث اثبتت مختلف الدراسات الحديثة في الميدان الفلاحي نجاعة استعمال مثل هذه الوسائل الانتاجية الحديثة بدل تلك الوسائل التقليدية التي غالبا ما تكون نتائجها ضعيفة .

ونتيجة لهذا التمويل ايضا ، يستطيع الفلاح زيادة عدد الدورات الانتاجية، وذلك اما عن طريق الزيادة في الانتاج العمودي او الزيادة في الانتاج الافقي ، بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية .[22]

– الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الامن الغذائي بالجزائر : [23]

ان مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن ان تحل بالاعتماد على الاستيراد ، الذي اصبح يهدد السيادة الوطنية ، وانما بالاعتماد على الذات ، فلقد ان الاوان لمواجهة المشكلة وتحديها ، ولا يكون ذلك الا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة . وان اي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وان تتخذ من

التنمية الزراعية المستدامة غاية لها ، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الاسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الامن الغذائي ، وايجاد حل جذري لها .

ان الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها ، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر ، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الازمة يستوجب تحقيقي تنمية زراعية مستدامة . وهذه الاخيرة لا يمكن ان تحدث الا بتحقيقي الاهداف التالية :

الهدف الاول : زيادة الانتاج الزراعي كما و كيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية؛

الهدف الثاني : تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الامثل للموارد الانتاجية ، والادخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية ، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية . وتمكين الانتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنتهك الميزان التجاري .

الهدف الثالث : ان التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا اساسيا لتحقيقي الامن الغذائي في الوطن العربي ، وان تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيقي التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي ، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري بما ينجر عنه تنمية الصادرات الزراعية العربية .

وعند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيقي الامن الغذائي المستدام تتضح الركائز الاساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية وهي :

1- شمولية وتكامل سياسات وبرامج الامن الغذائي ؛
2- التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والامن الغذائي ؛
3- دعم الانتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم اسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية او دعم مستلزمات انتاجها ؛
4- توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة ؛
5- تنمية الموارد البشرية ، من خلال انشاء مراكز للبحوث ، وكذا مراكز للتدريب والارشاد الزراعي ؛
6- اقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الاسواق والطرق الزراعية والسدود والابار والمخازن؛
7- العمل على تحقيق التكامل الافقي والراسي للقطاع الزراعي ؛

8- اعفاء مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية ، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي ؛

9- حماية المستهلك من خلال دعم اسعار المواد الغذائية المستوردة .

المحور الثالث : سياسات التنمية الزراعية المستدامة

1- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة :

" هي الادارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد او الزيادة منها ان امكن الامر " .[24]

2- اهداف التنمية الزراعية المستدامة : [25]

يمكن حصر اهم اهداف التنمية الزراعية المستدامة في ما يلي :

- تحقيق الامن الغذائي وتأسيس الحق في غذاء صحي ومتوازن ؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال : الاسهام الانتاجي ، والاسهام السوقي اي ما تقدمه الزراعة من فرص للتنمية في قطاعات الاقتصاد الوطني ؛
- الاسهام الموردي اي ما تقدمه الزراعة من موارد اقتصادية ؛
- توفير النقد الاجنبي من خلال زيادة الصادرات الزراعية ؛
- تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان ، بما في ذلك الاجيال اللاحقة ؛
- المحافظة على الموارد المائية .

3- **معوقات التنمية الزراعية المستدامة** : ان العوامل التي عملت على الحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة عديدة ، نذكر منها :[26]

- الزيادة السكانية وما يترتب عنها ؛
- غياب استراتيجية تفرض ترشيد استخدام الاراضي ووقف الزحف العمراني في الاراضي الزراعية ؛
- تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة ؛
- تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجاري الانهار بالملوثات الحيوية والكيماوية ؛
- تلوث مياه السواحل ، والاراضي بالمخلفات الصناعية والصرف الصحي ، وبالنفايات الصناعية ؛
- غياب سياسة صارمة تمنع قطع الاشجار وازالة المزروعات ؛
- تردي انتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة ؛

- قلة الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي .

4- سياسات التنمية الزراعية المستدامة

السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتحديد انماط الحياة وسياسات الانتاج و تركيب المحاصيل ، وبالتالي هناك عدة سياسات في اطار الاستدامة تتمثل في :

1- **سياسة الدعم وحماية الزراعة** : من خلال اجراءات ، تتمثل في :[27]

- اجراءات داخلية : تتضمن حصص الانتاج (اي حق المنتج في بيع كمية معينة من انتاجه بسعر محدد ومضمون من قبل الدولة) والتحكم في عوامل الانتاج واسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) والاسعار المستهدفة ودعم المستهلك اضافة الى القيود غير الكمية ؛
- اجراءات او حواجز الحدود : وتتناول تنظيم او تقنين الواردات والصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات .

2- **سياسة ادارة الموارد المائية** : من خلال :[28]

- **سياسة رفع كفاءة وانتاجية مياه الري** ، وهذا من خلال :

✓ تحسين نوعية المحاصيل واستبدالها اي ان هناك امكانية كبيرة للتخلي عن محاصيل مستهلكة للمياه واستبدالها بمحاصيل تعطي اكثر انتاج واكثر جودة مع استخدام اقل للمياه ؛

✓ التدخل لتحسين نظم الري الموفرة للمياه المستهلكة في الزراعة بسبب مشاكل نظم الري والتي تعود الى عدم المرونة في توفير المياه للحقول في اوقات احتياجها بسبب تأخر قنوات لتوصيل المياه .

- **سياسات الحوافز وقضية تسعير المياه** : ان وجود تكلفة اقتصادية يتم استرجاعها لمستخدمي المياه الزراعية ، تعتبر من اهم وسائل تحسين انتاجية المياه وخاصة المستخدمة في الاستهلاك الزراعي حيث ان هذه التكلفة تجبر المزارعين على اتباع كل الطرق لرفع كفاءة الانتاجية للوحدة المالية ؛

3- **السياسات السعرية الزراعية** : يمكن اجمالها فيما يلي :[29]

- **التسعير السوقي** : حيث تتحدد اسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق المحلي وعلى اعتبار ان الانتاج الزراعي موسمي والاستهلاك متواصل ، فان تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر ؛
- **التسعير الحكومي** : يتم تحديد الاسعار من خلال التدخل الحكومي ، وتقسم وسائل التدخل الحكومي في التسعير الى ما يلي :

✓ الوسائل ذات التأثير المباشر على الاسعار : وتتمثل هذه الوسائل في التسعير الجبري للسلعة ، حيث تحدد الدولة سعر معين للسلعة يختلف عن سعر السوق الحرة ؛

✓ الوسائل ذات التأثير غير المباشر على الاسعار : عن طريق التأثير في الطلب على المنتجات الزراعية ، حيث تتدخل الدولة كمشترية بطريقة اختيارية عند اسعار محددة تسمى اسعار الدعم .

4- **سياسة الائتمان والاستثمار الزراعي** : لكي يتطور الاستثمار الزراعي يجب ان : يتوفر مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية ، واعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في اعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا ، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص ، اضافة الى تامين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك .[30]

5- **السياسة التسويقية الزراعية** : يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية : " مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة ، وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي تسعى الى تحقيقه . ولذلك فان تدخل الدولة في السياسات التسويقية يتطلب اولا تحديد الاهداف التي ترمي اليها من وراء هذا التدخل ثم اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة .[31]

6- **سياسة الزراعة العضوية** : تعني انتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة ، وذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة والمبيدات و العقاقير البيطرية والمواد الحافظة ، كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية " بانها منهج او مناهج زراعية تهدف الى خلق نظم انتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد، و على ادارة العمليات الحيوية والبيئية ، بهدف

تحقيق مستويات مقبولة من الانتاج الحيواني والنباتي و التغذية البشرية والحماية من الطفيليات والامراض ، وتحقيق العائد المناسب لليد العاملة والموارد الاخرى .[32]

وتتركز الزراعة العضوية على اسس ومبادئ تتمثل في :[33]

- احترام صارم لروابط التوازن الطبيعي بين التربة والنبات ؛
- منع التعديل الوراثي ؛
- تساهم في استخدام اليد العاملة ؛
- تقود الى الاستثمار في الفنيات الاقتصادية .

7- **سياسة حماية التنوع الحيوي والغابات** : من خلال تشجيع دعم دولي لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي المستدام ، وحماية الانواع المهددة بالانقراض من خلال التوفير الملائم للموارد المائية والتكنولوجيا في البلدان النامية ، وكذا انشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية . وكذلك تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الادارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها اولوية في جدول الاعمال العالمي .[34]

8- **سياسة تعزيز دور المرأة في الانتاج الزراعي** : يتم تحقيق ذلك من خلال :[35]

- توفير المقومات الفنية والادارية والتنظيمية والارشادية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية ؛
- تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجالس والجمعيات الاهلية والنقابات من اجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية ؛
- تخصيص رأسمال واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية .

الخاتمة :

ان مشكلة الامن الغذائي بالجزائر ، بالرغم من المجهودات المبذولة ، اصبحت تأخذ ابعادا خطيرة يوما مع الاخر ، وذلك بالاعتماد الشبه الكلي على الاستيراد من الاسواق العالمية ، للسلع الغذائية بمختلف انواعها ، خاصة المواد الاساسية .

يبقى الامن الغذائي هاجسا يشكل اكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري ، وتحقيق الامن الغذائي سعيا للوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي يتطلب الاخذ بمبادئ التنمية الزراعية المستدامة التي تمثل احد

الاهداف الرئيسية للعمل المشترك فهي تدل على مفهوم تلبية احتياجات الانسان من خلال التقدم الاجتماعي والمحافظة على نظم وموارد الارض الطبيعية و هذا يستدعي عدم هدرها واستغلالها استغلالا رشيدا .

ومن هنا فان اتباع اسلوب التنمية الزراعية المستدامة في مجال السياسات الزراعية ، والاستغلال الامثل للتكنولوجيا الجديدة سيوفر فرصا قادرة على مواجهة تحدي المستقبل .

حلول مقترحة :

- دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي ؛
- استغلال الاراضي الزراعية احسن استغلال ، والقيام باستصلاح مساحات جديدة خصوصا في الهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية .
- التحكم السليم في الموارد المائية وجمعها ، وحسن استغلالها .

---

[11] طالبي بدر الدين ، صالحي سلمى ، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 31 ، 2015 ، ص 2.

[2] عبد الحفيظ كينة ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر " ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير ، فرع تحليل اقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2013 ، جامعة الجزائر 03 ، ص31.

[3] عامر احمد ، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد8 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010 ، ص 29.

[4] بلال حزار ، السياسات الزراعية وافاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، تخصص اقتصاد وتنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013 ، ص17.

[5] فوزي حليم رزق ، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي العالمي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العدد 419 ، أفريل 1990 ، ص185 .

[6] خالد عبد الحميد حسانين ، اثار تطبيق احكام الانفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الامن الغذائي العربي ، رسالة ماجيستير في الاقتصاد ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2007 ، ص80.

[7] امل بكري ، الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، لبنان ، 1989 ، ص 325.

[8] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، " حالة انعدام الامن الغذائي في العالم " ، روما ، 2010 ، ص8 .

[9] عبد الصاحب العلوان ، ازمة التنمية الزراعية ومازق الامن الغذائي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998 ، ص 15 .

[10] هادف حيزية ، " العلاقة بين الامن الغذائي والصحة واهم التطورات المرتقبة – دراسة الفترة (1967-2015) " ، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، يومي 28 – 29 اكتوبر 2014 ، جامعة المدية ، ص 2.

[11] ابراهيم احمد سعيد ، اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا) ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 27 ، العدد 3 و 4 ، 2011 ، ص 3.

[12] علي جدوع الشرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، دار زهراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص 278.

[13] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغداء والزراعة في سوريا ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، سوريا ، 2007 ، ص 237.

[14] علي فرحان الدياب ، الامن الغذائي الذاتي في العراق متى يتحقق الاسباب ، المشاكل ، الحلول ، مقال ضمن مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2008 .

[15] سهام كامل محمد ، منى تركي الموسوي واخرين ، اثر التقنيات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الامن الغذائي في العراق ، مقال ضمن مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 27 ، 2009 ، ص 4.

[16] سلاطنية بلقاسم ، عرعور مليكة ، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 05 ، جامعة بسكرة ، 2009 ، ص 13.

[17] كينة عبد الحفيظ ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مذكرة ماجيستير تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص8-9 .

[18] ابراهيم احمد سعيد ، اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا) ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد 03 ، 2011، ص 556.

[19] سلاطنية بلقاسم ، عرعور مليكة ، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2009 ، ص 8 – 9 .

[20] منذر خدام ، الامن الغذائي السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010 ، ص 21 – 22 ، تاريخ الاطلاع : 25-12-2018. www.djazairess.com/echchaab/28104

[21] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 ، ص52.

[22] محمد بويهي ، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية ، اطروحة دكتوراه ، فرع العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 152 – 153 .

[23] رزيقة غراب ، اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وافاق ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 13 ، 2015 ، ص 61-62.

[24] زغيب مليكة ، قمري زينة ، " البيئة والزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا " ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الخامس ، جوان 2009

[25] ابراهيم مصطفى واخرون ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 225.

[26] رزيقة غراب ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

[27] صلاح وزان ، تنمية الزراعة العربية – الواقع والممكن – مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1998 ، ص 465 -466.

[28] الصادق عوض بشير ، تحديات الامن الغذائي العربي ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت ، 2009 ، ص 145.

[29] محمد فوزي وابو السعود واخرون ، مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 157-170.

[30] التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي عام 2007 ، ص51.

[31] قصوري ريم ، الامن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار – عنابة ، 2012 ، 112.

[32] محمود الاشرم ، التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفعالة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص284.

[33] G , ALLARD ET LES AUTRES , l’agriculture biologique face a son développement les enjeux futures , édition INRA , Lyon , France , 1999 , p42.

[34] مجلة البيئة والتنمية ، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ ، العدد 2 ، 2002 ، ص55.

[35] فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من اجل تنمية محلية متوازنة ، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج ، 2008 ، ص 8-9.